

رئيس مجلس الإدارة والتحرير
محمود الشويخ

الإصدار الثاني - السلة الثانية

الشورى

تأسست ١٩٢٤

تصدر عن شركة قشور الصحافة والطباعة والنشر
شركة مساهمة مصرية



د. محمد سعد الدين: «السياسي» قائد معركة البقاء والبناء

«الزيارات الخارجية لكل دول العالم تؤكد أن مصر دولة مستقرة وقوية قادرة على تنويع علاقاتها السياسية والاقتصادية» | المشروعات القومية العملاقة التي تقوم بها الدولة عززت من فرص العمل في البلاد

قال الدكتور محمد سعد الدين وكيل غرفة صناعة البترول ورئيس جمعية مستثمري الغاز ورئيس مجلس أمناء التجمع الخامس إن الرئيس السيسي ليس مجرد رئيس دولة لكنه قائد وزعيم وطني مخلص يقود عملية التنمية للبلد ويضع أسس اقتصادية للبلد ليس للوقت الراهن فقط بل للأجيال القادمة.

وأكد أن الرئيس السيسي سوف ينتصر في معركة البقاء والبناء، لأنه يقودها بكل حكمة وحساسة للعبور بالبلاد إلى بر الأمن والأمان.. وطالب الشعب المصري والحكومة بساندة الرئيس في هذه المعركة المصرية. وأكد أن المشروعات القومية والعملاقة التي تقوم بها الدولة، عززت من فرص العمل في البلاد، وهي سبب رئيسي لتراجع معدلات البطالة، وأن تلك المعدلات كان من الممكن أن تتخفض بوتيرة متصاعدة لو تحرك القطاع الخاص، وضح استثمارات متصاعدة، خاصة في القطاع الصناعي.

وأشار إلى أن تراجع معدلات البطالة بالسوق المحلية، نتيجة طبيعية للمشروعات القومية التي تنهدها مصر، خاصة في القطاع العقاري الذي يتسارع بأنه قاطرة التنمية، حيث يستوفى عدداً كبيراً من العمالة، ويحرك جميع القطاعات خلفه.

وأضاف أن معدلات البطالة من الممكن أن تكون وصلت لنسب أكثر انخفاضاً من الحالية، لو تحرك القطاع الخاص وضح استثمارات بوتيرة متصاعدة، خصوصاً في القطاع الصناعي، لكن بدأنا نرى نمواً بالقطاع الصناعي خلال الأشهر القليلة الماضية. وتوقع سعد الدين أن تتخفض معدلات البطالة بشكل أكبر خلال الفترة المقبلة، مؤكداً أن المعدلات الحالية مقبولة، وتعتبر عن التحرك الإيجابي للدولة من خلال مشروعات الإسكان والمدن الجديدة، وكذا الخدمات القائمة على المشروعات القومية.

ولفت إلى أن ارتفاع معدلات التضخم في السوق المحلية، يعزز من ربحية الشركات، وبالتالي يدفعها إلى التوسع، موضحاً أن إجراءات الإصلاح الاقتصادي وتعويم الجنيه، أثرت سلباً على بعض الشركات، ولكنها عززت من الأداء الإيجابي للكثير منها أيضاً، خاصة العاملة في قطاع التصدير، كما أن ارتفاع تكلفة الواردات دفع الكثير من الشركات إلى البحث عن بدائل محلية، وهي أمور عززت من توفير فرص الوظائف.

انخفاض البطالة
وقال رئيس جمعية مستثمري الغاز إن معدلات البطالة في السوق المحلية، أخذت في التراجع خلال الفترة الأخيرة، بدعم من قطاع التشييد والبناء الذي تتركز استثمارات الدولة بقوة فيه.

وأضاف أن المشروعات القومية بدأت من حفرة قناة السويس ومشروعات الإسكان الاجتماعي والعاصمة الإدارية الجديدة، استوعبت عدداً كبيراً من العمالة المؤقتة، مشيراً إلى أنه ينبغي على الحكومة أن تعمل على زيادة معدلات التمول لنحو ٥,٧٪ حتى تعزز من خلق الوظائف، وفرص العمل الحقيقية.

وأوضح أنه من المخطط أن تستوعب مشروعات أخرى مثل الـ ١ مليون فدان، فرص عمل كبيرة، وبالتالي لن تقتصر الوظائف على قطاع التشييد والبناء فقط، مطالباً بضرورة استغلال أموال القروض في التنمية والتوسع في المشروعات الجديدة، حتى يشعر المواطن بتحسين المعيشة والاقتصاد، ولا يتحمل وحده نتيجة الإصلاح الاقتصادي.

ولفت إلى أننا قطعنا الجزء الأصعب من الإصلاح الاقتصادي، ويجب أن نتحملة، حتى تشهد مصر تقدماً ونهوضاً اقتصادياً، خاصة في الوقت الذي تؤسس فيه الدولة مشروعات عملاقة في قطاعات الكهرباء، والغاز والبنية التحتية والمقاولات، والتي من المتوقع أن يظهر عائداتها على المواطن في العام ٢٠٢٠، وهي مدة طبيعية لأي مشروعات عملاقة، بل اختصرتها القيادة السياسية، حتى تخفف العبء على كاهل المواطن.

وأشاد سعد الدين بجولات الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي الأسبوعية، للبحرين والصين وأوزبكستان وقال إنها رسالة لكل دولي العالم بأن مصر دولة مستقرة وقوية وقادرة على تنويع علاقاتها السياسية والاقتصادية، موضحاً أن هذه الزيارات تفتح أبواب الاستثمارات الخارجية وزيادة المردود الاقتصادي.

وأكد أن الهدف الأساسي من تلك الجولات التي يقوم بها الرئيس هو اقتصادي بحث وأنه يضع التنمية نصب عينه ويسعى لإقامة علاقات وتبادلات تجارية بين الدول الصناعية الكبرى، استكمالاً لخطوات الرئيس لتحويل محور قناة السويس إلى مركز تجاري تشارك فيه مختلف الدول.

العلاقات مع دول الاسم

وأضاف أن الرئيس نجح خلال حكمه في أن يجعل العلاقات بين مصر والدول الأخرى، متساوية، حيث إنه لم يقتصر على دولة دون الأخرى بل إنه استهدف تنويع العلاقات مع دول القارة الأفريقية وباقي دول العالم، مؤكداً أن السياسة الخارجية المصرية في عهد السيسي تغيرت تماماً وبدأت تسير في طريقها الصحيح. وأوضح أن الرئيس عبدالفتاح السيسي منذ توليه الحكم وهو يعمل على تنويع العلاقات الخارجية، وإقامة علاقات مع مختلف الدول وأنه نجح في تقوية الدولة المصرية.

ووضعها في الطريق الصحيح سياسياً واقتصادياً.
وأوضح أن تلك الجولات تؤكد للعالم كله أن مصر باتت مستقلة وخالية من الإهابة وقادرة على جذب الاستثمار، مشيراً إلى أن السيسي هو الوحيد الذي نجح في إعادة علاقات تم قطعها لمدة أكثر من ثلاثين عاماً مع العديد من الدول.

وقال إن الاتفاقيات التي وقعتها مصر والصين خلال لقاء الرئيس عبدالفتاح السيسي، كبار رجال الأعمال والاقتصاد والمال الصينيين، تمثل أهمية كبرى وتعكس شراكة حقيقية بين مصر والصين، مؤكداً أنها تعزز من البنية التحتية للصناعة المصرية، فضلاً عن توفير العديد من فرص العمل للشباب.

كان الرئيس السيسي، قد شهد خلال زيارته إلى الصين،

التوقيع على عدد من الاتفاقيات والعقود مع عدد من الشركات الصينية لتنفيذ مشروعات مختلفة في مصر بقيمة استثمارية تبلغ حوالي ١٨,٣ مليار دولار، وتشمل: إنشاء المرحلة (٢) للأعمال المركزية بالعاصمة الإدارية، مشروع محطة الضخ والتخزين بجبل عتاقة. بالإضافة إلى مشروع إنشاء محطة توليد الكهرباء بالحراوين، مشروع منطقة مجموعة شاوندونج روي للمنسوجات، مشروع تاي شان للألواح الجيبسية، ومشروع شيامن يان جيانج لتصنيع المواد الجديدة، وإنشاء معمل تكرير ومجمع البتروكيماويات بمحور قناة السويس.

زيارة الصين

وقال الدكتور سعد إن زيارة الرئيس السيسي

إلى الصين هادفة وتركز على ما تريده مصر خلال الفترة المقبلة، خاصة أن الصين لديها عولمة صناعية قوية تضاهي أكبر الاقتصادات العالمية، ومن ثم مصر تسعى إلى أن يكون هناك شراكة على المحتوى بصناعات الملابس والأغذية والحديد والصلب والصناعات الثقيلة، وهذه الصناعات لها مغزى كبير للغاية لدى الصين، وبالتالي تريد مصر إحداث نقلة نوعية في هذه الصناعات من خلال الشراكة الصينية المستدامة أو الشراكة للخبرات ودعم الخبرات الصينية للبنية التحتية الصناعية المصرية.

وأضاف أن الصين من الدول ذات التأثير الكبير في إفريقيا، وتعتبر مصر من أكبر الدول الإفريقية نصيباً من الاستثمارات الصينية خلال العامين ٢٠١٧ - ٢٠١٨.

الشورى

وكانت باكورة تلك الاستثمارات محطة تصنيع الكهرباء برفع المياه والتوربينات الصناعية بمنطقة جبل عتاقة، ثم الاستثمار الخاص بالشراكة في قطاع البتروكيماويات في منطقة العين السخنة والصين تستحوذ على حجم كبير من هذه الاستثمارات.

وأوضح أن الصين تشارك في تجديد الشبكة الثانية ضمن الشبكة القومية للكهرباء، والذي تنفذه شركة صينية، بالتوازي مع إنشاء نحو ١١ محلاً في مناطق التحكم المصرية، وهو من ضمن المجالات التي نجحت فيه الشركات الصينية بالسوق المصرية.

وأشار إلى أن الاستثمار الصيني في منطقة محور قناة السويس يتركز على التصنيع، سواء في مجال البتروكيماويات أو مياكل السيارات، والأهم لمصر خلال الفترة المقبلة هو دخول الشركات الصينية إلى سوق البترول المصرية وكذا الشركة الوطنية الصينية لديها تصورات بالدخول باستثمارات في بعض المناطق مثل دلتا نهر النيل والبحر المتوسط والصحراء الغربية. وقال سعد الدين إن الاتفاقيات التي وقعتها الرئيس السيسي مع الجانب الصيني هي بمثابة جني لما تمت زراعته، فالرئيس السيسي زار الصين للمرة الأولى في سبتمبر ٢٠١٤، وخلال هذه السنوات، شاركت مصر للمرة الأولى في مجموعة العشرين بشكل مؤثر، ثم دعت الصين مصر أيضاً للمشاركة في قمة الـ "بريكس" للمرة الأولى، وفي يناير ٢٠١٦، أعلن الرئيس الصيني توقيع اتفاقية شراكة إستراتيجية شاملة بين مصر والصين مدتها ٩ أعوام، وبدأت الدولتان في العمل، مما أثمر عن توفير ٢ آلاف فرصة عمل بمحور قناة السويس، وحالياً تنتظر العديد من فرص العمل.

فوائد الاتفاقيات

وأضاف أن الاتفاقيات التي تم توقيعها، تعكس التنفيذ الحقيقي للشراكة بين مصر والصين، وأنها تحولت إلى واقع، فالصين تبحث عن مصر، باعتبارها البوابة الإفريقية الأهم، لاسيما أن إفريقيا تعني الكثير للدولة الصينية، في ظل استثمارات تصل لنحو ١٠٠ مليار دولار، وحركة تبادل تجاري تناهز ١٧٠ مليار دولار. وأكد أن الصين لم تجد صديقاً قوياً ومهماً إفريقيا وإقليمياً مثل مصر، وبالتالي هذه الزيارة تعكس اهتمام الصين بمصر الإفريقية وتعكس اهتمام مصر بقارتها الإفريقية، حيث يحمل الرئيس السيسي مهموم أفريقيا معه إلى الصين ومن قبل إلى الأمم المتحدة، ليناقش تحويل إفريقيا إلى فرصة للتنمية، بدلاً من الصراعات الإفريقية - الإفريقية، والتي لا طائل من ورائها إلا المؤامرات الخارجية على القارة السمراء.

وقال إن هذه الاتفاقيات تعزز من توسعة العلاقات مع دولة من أكبر الشركاء التجاريين، وبالتالي مصر تمنح الصين فرصة للدخول في مجال الاستثمار، على الرغم من أن الصين لا تصدر استثمارات، ولكن تطلبها، فهي من أكثر الأسواق الناشئة التي استحوذت على استثمارات من جميع دول العالم.

وأضاف أن هذه تجربة ناجحة وتحسب لمصر في جذبها للاستثمارات الصينية، وبالتالي هذا يمنح الفرصة لمصر لمشاركة الصين في الاستثمار بالدول الإفريقية، وذلك من خلال مشاركة مصر بالخبرة والصين برأس المال، ومن ثم هذه الاتفاقيات تعزز من الفرص الاستثمارية بمصر، وهي تعمل على توفير فرص العمل للشباب، خاصة أن مصر في حاجة إلى مليون فرصة عمل سنوياً، وهذا يصب في النهاية بالتنمية في مصر.

وشدد سعد الدين على ضرورة تفعيل هذه الاتفاقيات لتنفيذ أكبر استفادة، مشيراً إلى أن لدينا قناة السويس التي ستمر منها كل المنتجات المتجهة من الصين إلى أوروبا، مؤكداً أن هذا يحتاج إلى خدمات لوجستية، لذا يجب علينا أن تجهز أنفسنا لهذا.

وأكد سعد الدين ضرورة استغلال جاذبية قناة السويس استغلالاً جيداً مطالباً بإنشاء مراكز إنتاج وإصلاح وصناعات تكميلية، ومناطق تخزين لوجستية.



الدكتور محمد سعد الدين يتحدث عن المشروعات القومية وزيارات الرئيس الخارجية

الرئيس نجح في تقوية الدولة المصرية ووضعها في
الطريق الصحيح سياسيا واقتصاديا

مستقبل قطاع الغاز

وقال الدكتور محمد سعد الدين رئيس جمعية الغاز السائل، وعضو اتحاد الصناعات، بأن مصر ستصبح أكبر دولة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في تصنيع الغاز ونقله خلال عام فقط. وأضاف أن مستقبل قطاع الغاز في مصر ليس فقط في حجم الاكتشافات الضخمة التي حققتها مصر مؤخرا في شمال البحر الأحمر وشرق المتوسط، وإنما في مستقبل تصنيع الغاز ونقله، ومئات الصناعات الأخرى التي ستقوم عليه، والتي ستوفر أكثر من مليون فرصة عمل خلال الفترة المقبلة.

وتابع، "مصر هو الدولة الوحيدة في المنطقة التي تملك مصانع لإسالة ونقل الغاز، علاوة على أن هناك خط غاز ممتد بين مصر وإسرائيل بالفعل ستستخدمه مصر لاستقبال خام الغاز من إسرائيل قريبا، بشأن كذا إسرائيل ستحتاج لمصر".

وأوضح أن مصر تمتلك إمكانيات هائلة في تصنيع الغاز لا تملكها أي دولة مجاورة، فتكلفة المصنع الواحدة لا تقل عن ١٠ مليارات دولار علاوة على أن وقت إنشائه لا يقل عن ٤ سنوات، فمن الأسهل لأي دولة قريبة من مصر أن تقوم بتصديره إلى مصانعنا.